



PROVISIONAL

A/34/PV.99
27 December 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والتسعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ، ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس :

السيد سليم

(جمهورية تنزانيا المتحدة)

— اقرار جدول أعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع البنود وتنظيم الأعمال : التقرير السابع لمكتب الجمعية العامة [٨] (تابع)

— تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : [١٨]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالموقف فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) مشروعا قرارين

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

••/••

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستدليج النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72788/A

١- أ

- تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان لسكان الاراضي المحتلة : [٥١]
- (أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (الجزء الثاني)
- (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- مسألة جزر غلوريوز وخوان دي نونا وأوروبا وباساس دا انديا [١٢٧]

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠

مواصلة نظر البند ٨ من جدول الأعمال

اقرار جدول أعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع البنود وتنظيم الأعمال :

التقرير السابع لمكتب الجمعية العامة (A/34/250/Add.6)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في الفقرة ٢ من التقرير المعروض على الجمعية العامة ،

فان مكتب الجمعية يوصي بادراج بند اضافي بعنوان " صياغة اتفاقية دولية لمناهضة أنشطة المرتزقة " على أن يبحث هذا البند مباشرة في الجلسات العامة .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية لمكتب الجمعية ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وفي الفقرة ٤ من تقريره ، يوصي مكتب الجمعية :

" (أ) أن تعين الجمعية العامة الدول التالية أعضاء في لجنة مخصصة برئاسة

رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لاستعراض مسألة استمرار عمل الهيئات

الفرعية بهدف تقديم توصيات الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، على أن

يكون مفهوما أن اللجنة المخصصة ستعمل على أساس اتفاق الرأي : (١) جزر البهاما ،

بلجيكا ، بنن ، بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الصين ، كوستاريكا ، قبرص ، مصر ،

اثيوبيا ، فرنسا ، غيانا ، ايسلندا ، ليسوتو ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،

رومانيا ، سنغافوره ، الصومال ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تركيا ،

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا

الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية واليمن . (٢) الهند

(بوصفها رئيسة مجموعة ال ٧٧) . (٣) كوبا (بوصفها رئيسة مجموعة بلدان عدم الانحياز) .

(٤) الدول التي ترأس المجموعات الاقليمية .

" (ب) أن ترجو الجمعية العامة من الأمين العام أن يوفر تعاون الأمانة العامة

التام للجنة المخصصة في أداؤها لمهمتها .

(ج) أن تنظر الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في وقف انشـاء

هيئات فرعية اضافية وذلك لفترة محددة .

وفي المرحلة الراهنة أو أن أقدم اليكم بعض المعلومات التي تمثل خلفية لهذه التوصية .
من بين الموضوعات الكثيرة التي تم ادخالها في المشاورات المكثفة التي أجريت بشأن ترشيد أعمال الجمعية العامة ، الحاجة الى استعراض جدوى عمل الأجهزة الفرعية الجديدة . ولقد اتضح منذ البداية أن مجموعة من الآراء موجودة بالنسبة الى هذا الموضوع . وكما هو الحال بالنسبة الى المقررات الأخرى التي تؤثر على اجراءات العمل والتي تؤثر على جميع الوفود ، فقد وجدنا المستنوب أن نمضي في ذلك على أساس أفضل وأكبر اتفاق ممكن في الرأي . ومن هنا سعيت الى صيغة توفر امكانية للتشاور ، وتحترم من ناحية ، المشاغل الدستورية لبعض الوفود بينما تتيح فرصة لتقديم مجموعة عريضة من الآراء ، من ناحية أخرى .

وكما يتضح من القائمة التي ذكرتها ، فان نقطة الانطلاق الرئيسية بالنسبة الى تكوين اللجنة المخصصة المعنية بالأجهزة الفرعية تكمن في عضوية هيئة المكتب الحالية .

وفي هذا الصدد أو أن أوكد أن ادراجنا في اللجنة المخصصة ، لرئيس مجموعة الـ ٧٧ ورئيس مجموعة عدم الانحياز ورؤساء المجموعات الاقليمية الخمس ، ليس الهدف منه بأي حال من الأحوال أن يمثل سابقة سواء بالنسبة لعضوية أية أجهزة فرعية جديدة تنشعها الجمعية العامة في المستقبل أو بالنسبة الى أي تغيير محتمل من جانب الجمعية العامة في تكوين أي جهاز فرعي موجود بالفعل . أن تكوين هذه اللجنة المخصصة لا يشكل أي اعتراف خاص أو اضافة صيغة رسمية على الدور الخاص لرئيس مجموعة الـ ٧٧ أو مجموعة دول عدم الانحياز في لجنة من لجان الأمم المتحدة ، ولكن الهدف الاساسي هو أن نضمن أن العمل الهام للجمعية العامة سوف يمضي قدما بأكبر قدر ممكن التأييد الممكن .

والواقع ، وفي ختام حديثي هذا ، أو أن يعرف الجميع أنه من جانبي فاني أرحب بالاسهام في أعمال اللجنة المخصصة من جانب الوفود التي ليست أعضاء في اللجنة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد التوصيات التي تقدم بها مكتبها والواردة في

الفقرة ٤ من تقريره (A/34/250/Add.6) ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وبهذا المقرر تكون الجمعية العامة قد اتخذت خطوة أخرى الى الأمام في تنفيذ رغبتها من أجل ترشيد وتنظيم أعمالها .

البند ١٨ من جدول الاعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالموقف فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال

للشعوب والبلدان المستعمرة . (A/34/23 and Add.1-9)

(ب) مشروعها قرارين (A/34/L.52, A/34/L.51)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/823)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أقترح اقبال قائمة المتحدثين في المناقشة

المتعلقة بالبند ١٨ من جدول الأعمال في الساعة ١٧ اليوم . اذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف أعتبر أن الجمعية العامة تقرر هذا الاقتراح .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ادعو مقرر اللجنة الخاصة المعنية بالموقف

فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة السيد لطف الله حيدر من الجمهورية العربية السورية ، لعرض تقرير اللجنة الخاصة .

السيد حيدر (الجمهورية العربية السورية) : مقرر اللجنة الخاصة المعنية بالموقف

فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة (لجنة ال ٢٤) ،

(الكلمة بالانكليزية) : كمقرر خاص للجنة الخاصة المعنية بالموقف فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص

بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة

الخاصة فيما يتعلق بعملها أثناء عام ١٩٧٩ . والتقرير يتعلق ، ضمن أمور أخرى ، بالبند ١٨ من

جدول الأعمال ، والمقدم طبقا للفقرة ١٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٤٤ / ٣٣ في ١٣ كانون

الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، بشأن تنفيذ الاعلان والذي طلبت فيه الجمعية من اللجنة الخاصة :

(السيد حيدر، مقرر
لجنة الاربعة والعشرين)

” أن تستمر في البحث عن الوسائل الملائمة من أجل التنفيذ الفوري والكامل للقرار ١٥١٤
(د - ١٥) في جميع الأراضي التي لم تحصل بعد على استقلالها ، وبصفة خاصة :
” (أ) أن تتقدم باقتراحات معينة من أجل ازالة الآثار والظواهر المتبقية
للاستعمار ”

والتقرير الكامل للجنة الخاصة وارد في الوثيقة A/34/23 and Add.1-9 . ان تقريراً عن
دراسة للحالة في الاقاليم المعنية ، قد جاء في الفصول من ٨ الى ٣٢ في الوثائق A/34/23/Add.
1-8 وان تقريراً عن دراستها للبنود المعنية الأخرى التي احوالتها اليها قرارات الجمعية
العامة ، ورد في الفصول المتبقية من التقرير الحالي في الوثيقتين (A/34/23(Parts 1-5) و (A/34/
23/Add.9) .

مثل السنوات السابقة ، فان برنامج عمل اللجنة الخاصة كان مشقلا في عام ١٩٧٩ ، فقد اجتمعت بين كانون الثاني /يناير وآب/ أغسطس ، وعقدت - عند الاقتضاء - مشاورات غير رسمية بين الاعضاء ، ودرست اللجنة وقدمت توصيات تتعلق بمعظم بنود جدول أعمالها . وفيما يتعلق بالبنود المتبقية ، فان اللجنة قررت احوالة معلومات الى الجمعية العامة يمكن أن تيسر من دراستها في الدورة الحالية .

ان اللجنة الخاصة في أثناء عملها خلال العام - وان تضع في اعتبارها بصفة خاصة الطلبات المعنية التي طلبتها منها الجمعية العامة بالقرار ٣٣ / ٤٤ - استعرضت تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل ، وكذلك قرارات الأمم المختلفة المتعلقة بالاقليم المستعمرة . وعلى أساس هذا الاستعراض ، وفي ضوء التطورات ، قدمت اللجنة توصيات من أجل تطبيق اجراءات اضافية تتخذها الدول والاجهزة المعنية في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في اطار منظومة الأمم المتحدة ، بهدف الاسراع بوتيرة تصفية الاستعمار ، وكذلك التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعوب المعنية .

وكما جاء في تقريرها الى الجمعية العامة في الدورة الثالثة والثلاثين ، وفي اطار القرارين ١٦٥٤ (د-١٦) ، ٢٦٢١ (د-٢٥) اللذين يفوضان اللجنة - ضمن أمور أخرى - بالاجتماع خارج مقر الأمم المتحدة ، فقد اجتمعت اللجنة الخاصة في بلغراد في نيسان /ابريل من العام الحالي بناء على دعوة من حكومة يوغوسلافيا . وفي الدورة التي عقدت في بلغراد فان اللجنة الخاصة قد درست مسألة روديسيا الجنوبية وناميبيا بالمساهمة الفعالة لممثلي الجبهة الوطنية وسوابو ومجلس الامم المتحدة لناميبيا . وقد اشترك ممثل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في الدورة . وان الفصول المعنية في تقرير اللجنة والتي وردت فيها التوصيات كانت موضع دراسة اللجنة الرابعة في علاقتها بمسألة روديسيا الجنوبية ودرستها الجمعية العامة في الجلسات الخاصة فيما يتعلق بناميبيا .

وأثناء العام ، فان اللجنة الخاصة قد استمرت أيضا - طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٣ / ٤٠ - في دراسة أنشطة المصالح الاقتصادية وغيرها الاجنبية التي تمنع تنفيذ الاعلان في

روديسيا الجنوبية وفي ناميبيا وفي كل الاقاليم الاخرى تحت السيطرة الاستعمارية والجهود من أجل ازالة الاستعمار والفصل العنصرى والتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا . وفي ضوء التوصيات المعنوية للجنة الخاصة ، قدمت اللجنة الرابعة توصياتها الخاصة بها حول هذه المسألة والتي درستها الجمعية واتخذت قرارا بشأنها في الجلسة العامة الخامسة والسبعين .

واللجنة ، في ضوء الاحكام ذات الصلة للقرارين ٣٣ / ٤٤ ، ٣٣ / ٣٣ للدورة الثالثة والثلاثين ، استمرت في دراسة الانشطة العسكرية والترتيبات من قبل القوى المستعمرة في الاقاليم التي تديرها والتي تمنع تنفيذ الاعلان ولا تتفق مع أحكام القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة وبالإضافة الى ذلك ، وفي ضوء ما جاء في القرار ٣٣ / ٤١ ، فان اللجنة قد استمرت في دراسة تنفيذ الاعلان من قبل الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة . انه من النواحي المبدئية للجنة السياسية انها تعتقد أن كل الجهود يجب أن يبذلها المجتمع الدولي لكي تعطى للشعوب المستعمرة وحركات تحررها الوطنية المعونة التي تطلبها خلال الفترة التي تؤدي الى تحررها ، وفي هذا الاطار ، فان اللجنة الخاصة قد أرسلت بعثة من خمسة أعضاء للتشاور مع المديرين التنفيذيين لعدة وكالات مما سهل دراسة اللجنة للمواضيع وتقديم توصياتها حول هذا الموضوع .

وكما يمكن أن يكون الاعضاء قد لاحظوا من الفصول المختلفة في تقرير اللجنة أمام الجمعية ، فان اللجنة الخاصة قد أولت اهتماما بالغا أثناء العام بتصفية الاستعمار في الاقاليم الصغيرة ، وفي هذا الاطار ، فقد أقرت عددا من التوصيات والاقتراحات الملموسة فيما يتعلق بالاقاليم بعينها . وان الاهمية التي توليها اللجنة الخاصة لهذه المسألة قد انعكست بصورة واضحة في المناقشة التي انتهت بها اللجنة الرابعة مؤخرا حول هذا المظهر من تنفيذ الاعلان . وكنتيجة لتلك المناقشة فقد قدمت عشرة مشاريع قرارات ، وأربعة مشاريع توافقت في الرأي ، وأربعة مشاريع مقررات ، لعناية الجمعية العامة وأقرتها الجمعية العامة في اجتماعها العام الخامس والسبعين . وفي هذا الصدد ، فان اللجنة الخاصة قد لاحظت بارتياح استعداد القوى التي تتولى الادارة لاستقبال بعثات زائرة من اللجنة .

وكما لاحظت الجمعية ، فان اللجنة قد استطاعت - بناء على دعوة من حكومة الولايات

المتحدة - ان ترسل بعثة الى غوام . وان اللجنة ترى ان هذه البعثات تمثل وسيلة ممتازة للحصول على معلومات محددة حول الأوضاع في الاقاليم ، وكذلك فيما يتعلق بتطلعات الشعوب نحو مستقبلها .

أخيرا ، فان اللجنة قد قامت بعدد من المسؤوليات الاخرى التي كلفتها بها الجمعية العامة في مختلف القرارات وكذلك بالمهام الأخرى التي تنبثق من قرارات سابقة للجنة ، بما في ذلك الانشطة المتعلقة بالاعلام لعمل الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار . وقد عقدت اللجنة الخاصة مشاورات أثناء العام مع العديد من المنظمات غير الحكومية ، واشتركت في عدد من المؤتمرات الدولية والاجتماعات التي عملت على عقدها هذه المنظمات ، وتوصيات اللجنة في هذا الموضوع واردة في الفصل الاول - الفقرة ١٦٢ من التقرير .

فيما يتعلق بالجانب العام لعملية تصفية الاستعمار ، فاني أود باسم اللجنة الخاصة أن أعبّر عن الأمل في أن الجمعية ستولي اهتماما كافيا لمختلف التوصيات كما جاءت في مختلف فصول تقرير اللجنة . وان التوصيات التي جاءت في القسم ع من الفصل الأول المعنون " العمل المستقبلي " سوف يوافق عليها بحيث يمكن للجنة أن تقوم بعملها في العام القادم .

وتوصي اللجنة الخاصة أيضا بأن تجدد الجمعية العامة نداءها الى السلطات التي تتولى ادارة الاقاليم المعنية حتى تتخذ كل التدابير لتنفيذ الاعلان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، فان اللجنة الخاصة في ضوء النتائج المثمرة التي تمت كنتيجة لمساهمة كـل السلطات التي تتولى الادارة في أعمالها ، توصي بأن تطلب الجمعية العامة مرة أخرى من هذه السلطات أن تساهم بصورة نشطة في العمل المتعلق بالاقاليم تحت ادارتها . بالاضافة الى ذلك ، ومع الأخذ في الاعتبار تأكيد الجمعية العامة على أن الاشتراك المباشر للاقاليم التي تتولى ادارة نفسها في أعمال الامم المتحدة والوكالات المتخصصة هو وسيلة فعالة لتشجيع تقدم هذه الشعوب في هذه الاقاليم نحو المساواة مع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة بأن تدعو السلطات المديرة كي تسمح لمثلي الاقاليم المعنية بالمساهمة في مناقشات اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة فيما يتعلق بالبنود التي تتعلق ببلدانهم على التوالي . وقد تود الجمعية العامة أن تجدد نداءها الى كل الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات في اطار الامم المتحدة كي تنفذ كل الطلبات التي قدمتها اليها الامم المتحدة في قراراتها المتعلقة بمسألة تصفية الاستعمار .

وختاماً ، فان اللجنة الخاصة توصي الجمعية العامة ، بانه عند اقرار برنامج العمل الذي ورد في هذا الجزء ، أن تقدم المخصصات المالية الضرورية لتغطية الأنشطة التي قررت لعام ١٩٨٠ . وأخيراً ، فان اللجنة تعبر عن أطمئنانها في أن الأمين العام سوف يواصل تقديم جميع التسهيلات والأفراد الضروريين للقيام بمهمتها .

وياسم اللجنة الخاصة ، فإني أطرح التقرير على اهتمام وعناية الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن أعطي الكلمة للسيد الرئيس بالنيابة للجنة

الخاصة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، السيد عبدالله مسن ترينيداد وتوباغو .

السيد عبدالله (ترينيداد وتوباغو) ، الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة المعنية

بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ٢٤) ، (الكلمة بالانكليزية) : حيث أن وصفا تفصيليا للعمل الذي قامت به اللجنة الخاصة خلال عام ١٩٧٩ ، قد قدمه الى الجمعية العامة بالفعل مقرر اللجنة زميلنا السيد حيدر من الجمهورية العربية السورية ، فسوف أقصر حديثي على بعض ملاحظات بشأن التطورات التي حدثت خلال العام في ميدان تصفية الاستعمار ، وكذلك بالنسبة لبعض من المشاكل الكبرى التي لا تزال تعطل بالاهتمام الكبير من جانب اللجنة .

في الناحية الايجابية ، نلاحظ مع الارتياح ، أنه منذ العام الماضي فان ثلاثة أقاليم لم تكن تتمتع بالحكم الذاتي وهي جزر جلبرت وسانت لوسيا وسانت فنسنت ، قد حصلت على استقلالها تحت اسم كاريباتي وسانت لوسيا وسانت فنسنت وغرينادين على التوالي . وان احداها وهي سانت لوسيا قد أصبحت عضوا في هذه المنظمة في مستهل الدورة العالية للجمعية العامة . ومما يرضينا بنفس القدر ، حقيقة أن الدولتين المشرفتين على الادارة والمعنتين وهما فرنسا والمملكة المتحدة قد التزمتا باعلان الاستقلال في ١٩٨٠ لجزر النيو هيبريديز . وانني لعلى ثقة من أنه وفقا لهذا الالتزام ، فان هاتين الدولتين سوف تواصلان اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين هذا الاقليم من التعرک نحو هذا الهدف بأيسر وأسرع طريق .

وانني مقتنع تمام الاقتناع بأن بروز هذه الدول الاعضاء ذات السيادة والمستقلة في المجتمع

الدولي هو انعكاس مباشر للدور الذي لعبناه نحن أعضاء المجتمع الدولي في تعزيز عملية تصفية الاستعمار والتعجيل بها ، وفي مساعدة شعوب المناطق المستعمرة خلال العالم بأسره في جهودها لتحقيق وتنفيذ حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وفي وقت نجد فيه المجتمع الدولي على وشك أن يعتفل بالذكرى العشرين لاعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، فان هذه النجاحات التي حققتها الشعوب المستعمرة خلال العقود الماضية في نضالها الطويل من أجل التحرر والتقدم الحقيقي الذي أعزز في عملية تصفية الاستعمار ، يمكن النظر اليها بقدر معقول من الارتياح . وعيت أنه لا يزال الكثير الذي يجب عمله ، فانه أمر واضح في رأينا ، أن هناك صعوبات تعوق السعي من أجل ايجاد حلول لبعض من المشاكل الاستعمارية المتبقية .

وهناك تطور هام آخر حدث خلال العام ، وأقصد به سلسلة الاجتماعات الناجمة التي عقدتها اللجنة الخاصة في نيسان / ابريل في عاصمة يوغوسلافيا غير المنحازة بناء على دعوة من حكومة ذلك البلد . وقد حضرها ممثلو حركات التحرر الوطني في ناسيبيا ورويسيا الجنوبية والدولة المشرفة على الادارة المعنية وعدد من المنظمات في داخل منظومة الامم المتحدة . والحق أن دورة بلغراد التي عقدتها اللجنة الخاصة كانت بناءة تماما ، واني أثق أننا سوف نتذكرها ليس فقط من زاوية ما أنجزته ، وانما أيضا في الاطار الأوسع الخاص بتوعيد جهود المجتمع الدولي اكثر وأكثر للتعجيل بعملية تصفية الاستعمار وخاصة في الجنوب الافريقي .

ومن الواضح الجلي من الاجراءات المتعلقة باللجنة الخاصة ، أن المشاركة النشطة للجبهة الوطنية وسوابو في أعمالها خلال العام قد واصلت تعزيز معرفة اللجنة بالموقف في تلك الاقاليم ، وبالتالي عززت من القدرة على معالجة القضايا التي ينطوى عليها هذا الموضوع ، بشكل معمق وفعال ، كما انعكس ذلك بشكل كامل في التوصيات التي تضعها امام هذه الجمعية . ولست في حاجة الى أن أضيف أن اللجنة سوف تواصل تقديم تأييدها الكامل لشعبي زمبابوي وتامبيا في نضالهما المستمر من أجل حقوقهما المشروعة .

وقد أشار رئيس يوغوسلافيا وبحق في رسالته الى اللجنة الخاصة خلال دورتنا في بلغراد الى :

” أن استئصال الاستعمار ليس فقط مسألة تتعلق بضمير الانسانية ، ولكنها مطلب

أساسي ومسبق لتخفيف حدة التوتر في العالم ، ولتعزيز علاقات المساواة بين الدول وتأمين

السلم في العالم ” .

وتنطبق هذه الكلمات بنفس القوة الكاملة على الموقف العساس والعرج في زيمبابوي وناميبيا . وكما يعرف السادة الاعضاء تماما ، فلقد انقضت عامان ونصف عام منذ الجولة الأخيرة من المفاوضات المكثفة بغية التوصل الى تسوية لمسألة ناميبيا . ان هذه المسألة من سوء الحظ بقيت دون حل ، وبقي هذا الامل دون تحقيق . وللأسف ، فان شعب ناميبيا المقهور لم يمارس عتى الآن عقه المعترف به في تقرير المصير والاستقلال ، وفي تحرير بلاده من السيطرة الأجنبية . وان تأخذ في الاعتبار الجهود التي قام بها جميع المعنيين خلال تلك الفترة كلها - وهنا لا بد أن نشير بصفة خاصة الى سوابغ التي تفاوض مثلوها بحسن نية وقد موا تنازلات واضحة - فانه من الواضح تماما أن الافتقار الى التقدم في الوقت الراهن يجب أن تتحمل مسؤوليته بالكامل التكتيكات التمييزية التي تواصل حكومة جنوب افريقيا اللجوء اليها .

وفي مناوراتها لتكريس احتلالها غير المشروع للاقليم ، نجد أن حكومة جنوب افريقيا خلال هذه الفترة قد أنشأت ما يسمى بالجمعية التأسيسية ، وأعطتها سلطات تنفيذية وتشريعية متحدية بذلك وبشكل صريح ارادة المجتمع الدولي ، وبما يتعارض مع القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الامن ، واتخذتها الجمعية العامة . ومن أجل تعزيز وجودها غير المشروع في ناميبيا ، فان حكومة جنوب افريقيا قد واصلت أيضا عملية قمعها لسكان ناميبيا ، وغالبيتهم يعارضون صراحة سيطرة بريتوريا غير المشروعة على الاقليم ؟ فضلا عن ذلك ، فان هذا الموقف المؤسف ، قد زاد منه سوءا حقيقة أن جنوب افريقيا تواصل استعمال هذه المنطقة الدولية كراس عربة لهجمات ضد الدول المجاورة ، مهددة بذلك وبشكل خطير ومستمر سلم وأمن المنطقة بأسرها .

ونحن كأعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي ، ملتزمون بأن نواصل رفض جميع مناورات جنوب افريقيا لكي تفرغ ما يسمى بتسوية داخلية ترمي الى اعطاء نظامها الاحتلالي غير المشروع مظهر المشروعية . وبالنسبة اليها ، فان الحل السياسي الوحيد المقبول في ناميبيا هو الحل الذي يقوم على أساس انها احتلال جنوب افريقيا غير المشروع للاقليم ، وعلى أساس ممارسة عرة وبشكل مطلق من جانب جميع الناميبيين لحقهم في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا متحدة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) . ومن الواضح أن هذه الفرضيات لا تزال أساسية ، ولا بد وأن تشكل الأساس لأي حل مقبول دولي لواحدة من أخطر المشاكل التي تواجه الامم المتحدة .

ولست في حاجة الى أن أضيف أننا لا بد وأن نواصل تقديم دعمنا الأدي والسياسي والمادي بصفة مستمرة لشعب ناميبيا المناضل بقيادة سوابو الممثل الشرعي لهذا الشعب . وفي هذا ، وفي المناطق والمجالات الهامة بنفس القدر لا يمكن أن يكون هناك شك ، وكما انعكس ذلك تماما في المناقشات الأخيرة التي أجرتها الجمعية العامة وفي مشروعات القرارات المعروضة عليها ، في أن واجبنا واضح تماما وهو أننا لن نستريح مادام الموقف العالي الذي لا يعامل مستمرا وأن ممثلي شعب ناميبيا لم يحتلوا مكانهم المشروع بيننا .

انني لا اعتزم ان اقدم شرحا للتطورات التي ادت الى الموقف الراهن في روديسيا الجنوبية ، وذلك لأن اللجنة الرابعة كانت لديها الفرصة لكي تفعل ذلك خلال بحثها لهذا البند مؤخرا . ان الاعضاء يعلمون انه خلال الشهور الثلاثة الماضية ، فان الجبهة الوطنية التي تمثل التطلعات الحقيقية لشعب زمبابوى تشارك بصبر في عملية صعبة ترمي الى التوصل الى تسوية في زمبابوى عن طريق المفاوضات . ان هذه العملية التي اعطاها زعماء الكومنولث قوة دفع عن طريق التزامهم في اجتماعهم في لوساكا في الصيف الماضي بالبحث عن حل عن طريق المفاوضات ، قد ادت الى نتائج مشجعة . ولا يسعنا الا ان نأمل في ان نفس الروح التوفيقية ، والرغبة في النجاح التي سادت حتى اليوم في مؤتمر لندن ، سوف يجرى الحفاظ عليها ، حتى يمكن التوصل الى تسوية نهائية على اساس ميثاق الأمم المتحدة ، والقرارات ذات الصلة التي اعتمدها هذه الجمعية . وكما اكد ممثلو الجبهة الوطنية امام اللجنة الرابعة ، فان المجتمع الدولي يتعين عليه في هذه المرحلة الحرجة ، ان يقدم تأييدا قاطعا لجميع تلك الجهود التي ترمي الى التوصل الى سلم دائم وتسوية عادلة في الاقليم ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، وبالإضافة الى ذلك ، فان الأمم المتحدة يجب ان تؤكد من جديد استعدادها لاتخاذ التدابير الملموسة المناسبة لضمان انهاء الاستعمار في روديسيا الجنوبية بشكل نهائي . وكما قلت سابقا ، فسوف نحتفل في السنة المقبلة بالذكرى السنوية العشرين للاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وانني لعلنى قناعة تامة بأنه اذا ما توفرت النية الحسنة والتصميم من قبل جميع الاطراف المعنية ، فسيكون من الممكن ان نحتفل بهذه الذكرى مع ممثلي زمبابوى في هذه القاعة ، بعد ان تصبح قضية تصفية الاستعمار في بلادهم مجرد تاريخ .

وان نأخذ في الاعتبار الجهود المستمرة للفاعلية العظمى من الدول الاعضاء في المجتمع الدولي من أجل المساعدة على استئصال الاستعمار من العالم بأسره وبصفة خاصة في الجنوب الافريقي ، فانه مما يدعو الى الأسف البالغ ان عملية الاستغلال والنهب للموارد الطبيعية والبشرية في هذه الاقاليم ، ما زالت مستمرة دون تغيير . ان مثل هذه الأنشطة تعزز من جديد الامكانيات الاقتصادية للانظمة المعنية ، وتعزز السيطرة العنصرية والاستعمارية والعرقية على زمبابوى وناميبيا ، وتعوق بوضوح نضال شعوب هذه الاقاليم من اجل التحرر . ولهذا ، أود نيابة عن اللجنة الخاصة ، ان أضم صوتي الى أولئك الذين على مر السنين - وبصفة خاصة خلال المناقشات التي جرت مؤخرا في

اللجنة الرابعة لهذه الجمعية العامة - طالبوا بالوقف الفوري لجميع هذه الانشطة الاجنبية ، لانها في الواقع سوف تؤدي في النهاية الى مزيد من المعاناة للشعوب المعنية .

والى جانب جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد ، هناك حاجة واضحة ، لكي يزيـد المجتمع الدولي من تأييده وعونه لشعوب الأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي ، على الصعيد الحكومي ، وفيما بين الحكومات . وكما انعكس بوضوح في تقرير اللجنة الخاصة ، فان المساعدات التي قدمت حتى الآن تقصر كثيرا عن مواجهة الحاجات الحقيقية . اما فيما يتعلق بمؤسسات التمويل الدولية الكبرى بوجه خاص ، فما زال هناك الكثير الذي يجب عمله لخلق تلك الظروف التي تكفل للشعب المعنى ان يمارس حقوقه المشروعة في وقت قريب . ان التكتيف المستمر للجهود التي تبذل في اطار برنامج الأمم المتحدة الانمائي تحقيقا لهذه الغاية ، والتعاون الذي تقدمه وكالات عديدة متخصصة في هذا الشأن ، يستحقان الشناء والتشجيع . ولا يسعني الا ان اتوجه بنداء جاد الى جميع المنظمات في اطار منظومة الامم المتحدة لكي تبذل قصارى جهدها لمواجهة حاجات الملايين التي تعاني والتي تنتظر عوننا .

وبينما تدرس اللجنة الخاصة بالضرورة قدرا اكبر من الوقت خلال العام للمساائل الملحة التي يثيرها الموقف في الاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي ، فانها استطاعت ايضا ان تهتم بشكل جاد بأقاليم اخرى . ولكن بسبب حجمها وعزلتها ومواردها المحدودة ، فانها تواجه في كثير من الاحيان بمشاكل على قدر كبير من التعقيد .

ان هذه الاعتبارات بطبيعة الحال لا يمكن ان يسمح بأن يكون لها اي تأثير على الاطلاق على حقوق وامتيازات الشعوب المعنية ، وبصفة خاصة حق هذه الشعوب في اتخاذ قراراتها الخاصة بمستقبلها . ان التزام الدول المعنية المشرفة على الادارة ، بالامثال كلية لهذه المقررات امر واضح تماما . وفي نفس الوقت ، فان الدول المشرفة على الادارة وفاء منها بمسؤولياتها الاولى بموجب الميثاق ، يجب ان تفعل ما وسعها الجهد من اجل ضمان ان اقتصاديات الاقاليم التي تشرف على ادارتها ، قد وضعت على اساس سليم ، وأنها لكي تحقق هذه الغاية سوف تقوم بتنظيم برامج تنمية فعالة ، وهذه البرامج يجب ان تحمي المصالح الحالية والمستقبلية لشعوب الاقاليم المعنية ، وهذا يجب ان يكون الاعتبار الاساسي في وضع مثل هذه البرامج . ان بعض هذه التوصيات ، والتوصيات

(السيد عبد الله ، الرئيس
بالتأييد للجنة ال ٢٤)

الاخرى الهامة للجنة الخاصة قد جرى التصرف بشأنها بالفعل من قبل الجمعية في وقت سابق من هذه الدورة ، وانني على ثقة من ان بقية توصيات اللجنة سوف تحظى بنفس التأييد الايجابي .
وفيما يتعلق ببحث اللجنة الخاصة للموقف في الاقاليم الصغيرة ، فان اللجنة مرة اخرى قد حظيت بتعاون جميع الدول المعنية المشرفة على الادارة . واذ نأخذ في الاعتبار الموقف الواضح الذي اتخذته الجمعية العامة في هذا الصدد ، فانني لست في حاجة الى التأكيد في هذا المحفل على أهمية مثل هذا التعاون ، اذا كان للجنة الخاصة ان تساعد بشكل فعال شعوب هذه الاقاليم وان تسهل التنفيذ الكامل السريع للاعلان فيها .

وكما اعلن مقرر اللجنة الخاصة بالفعل امام هذه الجمعية ، فان اللجنة استطاعت في هذا العام ان ترسل بعثات زائرة الى اقليمين تهتم بهما هما : غوام وهيبريدز الجديدة . وأود ان اكرر في هذا الشأن ما اكدته اللجنة مرارا ، من ان ارسال مثل هذه البعثات الزائرة هو الاسلوب المباشر والاكثر فاعلية للحصول على معلومات بشأن الاحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في المناطق المستعمرة ، والتحقق بشكل مباشر من الرغبات والتطلعات الحقيقية للشعوب المعنية . ومن هنا فان اللجنة تعتمز بالتعاون الضروري من جانب الدول المشرفة على الادارة ، مواصلة ارسال مثل هذه البعثات كلما كان ذلك ملائما .

واود في هذه المرحلة ان نعترف بعميق التقدير ، بالاسهام الهام لزملائي واصدقائي الاعضاء والآخرين في اللجنة . واولا وقبل كل شيء اسمحوا لي ، سيادة الرئيس ، ان اقول انها كانت تجربة طيبة تماما بالنسبة اليّ ، ان اعمل معكم في اللجنة الخاصة خلال السنوات العديدة الماضية .

ففي خلال رئاستكم للجنة الخاصة ، ادخلتم بعدا جديدا في عمل و دور المنظمة في مجال تصفية الاستعمار . وحيث ان الاسهامات التي تفضلتم سيادكم بتقديمها لقضيتنا المشتركة ، عديدة وكثيرة ، وحتى لا أخجل تواضعكم ، اسمحوا لي ان اقصر حديثي على بعض المنجزات الهامة التي تركت أثرا دائما على الطريقة التي تقوم بها اللجنة بشكل فعال ، بالصهام الكبرى التي عهدت بها اليها الجمعية العامة .

أولا وقبل كل شيء ، اعتقد ان الاعضاء يتفقون معي على حقيقة انه فيما عدا استثناءات قليلة للغاية ، فان توصيات اللجنة الخاصة يتم التوصل اليها على أساس من الاتفاق العام في الرأي من

قبل جميع اعضائها . ومن خلال قدرتكم المعروفة تماما ، وجهودكم التي لا تكل ، فقد اصبح من الممكن التوصل الى مثل هذا الاتفاق في الرأي . وبطبيعة الحال ، هناك بعض المناهج المختلفة اساسا بالنسبة لبعض القضايا ، ولكن حتى بالنسبة لتلك المجالات السياسية الحساسة للغاية ، فلقد كان في مقدوركم ، دائما ان ترأبوا الصدع بين المواقف المختلفة ، وان تتوصلوا الى اتفاق فيما يتعلق بالاهداف والمبادئ الاساسية . ودون شك ، فان مثل هذه المقررات التي تمثل الاتفاق الجماعي في الرأي لاعضاء اللجنة قد عززت كثيرا من قدرة المنظمة على ان تعالج بشكل فعال القضايا المعقدة في عملية تصفية الاستعمار .

وفيما يتعلق بالاقاليم المستعمرة التي وضعتها الجمعية العامة على جدول اعمال اللجنة ، وكثير منها قد حصل على استقلاله الذي سمعت اليه طويلا ، فلقد كنتم انتم ، سيادة الرئيس ، الذي وضع الاساس لمشاركتهم الفعالة ، ليس فقط في عمل اللجنة والجمعية العامة ، ولكن ايضا فيما يتصل بذلك من عمل في منظمات اخرى داخل اطار منظومة الأمم المتحدة .

واتذكر بوضوح تلك الايام التي كانت تحصل فيها الجمعية العامة على معلومات ذات صلة وحاسمة بشأن عملية تصفية الاستعمار في الاقاليم المعنية ، عن طريق ١٣ حركة تحرر وطني من خلال اشتراكها في اعمالنا . ان الاتصال المستمر والوثيق من جانب الامم المتحدة مع قوات التحرير الشجاعة هذه ، وكذلك التنسيق الفعال لعمالنا مع منظمة الوحدة الافريقية ، كل ذلك قد حسن الى حد كبير فرصة الحصول على الحرية والعدالة لجميع الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري في القارة الافريقية .

وكما لاحظ اميركال كابرال الزعيم الراحل للـ (PAIGC) والمناضل العظيم من أجل الحرية ، فان الاعتراف الدولي الذي منح لحركات التحرر الوطني نتيجة لا خلاصكم الذي لا يكل كان مصدر تشجيع لا مثيل له لشعوب المناطق المستعمرة في افريقيا . وانني اوافقه تماما عندما مضى بعد ذلك يصفكم بأنكم " ملاح تصفية الاستعمار " .

وفي مجال تقديم العون الدولي لشعوب الاقاليم المستعمرة ، فقد ناضلتم طويلا من أجل عمل منسق من جانب المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة من جانب الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى الموجودة في اطار منظومة الامم المتحدة . وباستمرار النظر بشكل منهجي ومستمر في المجتمع الدولي الى الحاجات الطمعة للشعوب المعنية ومن خلال تنسيقكم المستمر مع الرؤساء المتعاقبين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكبار المسؤولين في تلك المنظمات ، فقد استطعتم بنجاح أن تحققوا وعيا متزايدا من جانب جميع الاطراف المعنية بالحاجة الماسة لأن تقدم هذه المنظمات ورؤسائها في اطار عطيم واختصاصاتهم أقصى قدر من التأييد والمساعدة للشعوب المستعمرة في نضالها ضد الجوع والمرض والحرمان .

ومن الحقائق المعترف بها أيضا ، أنه خلال فترة رئاستكم لهذه اللجنة ، فقد حاولتم دائما أن تحصلوا على التعاون الكامل للدول المشرفة على الادارة في بحث اللجنة لمختلف المناطق وظروفها وكذلك لمختلف الاقاليم . وعلى أساس علاقة العمل الوثيقة التي تم انشاؤها على هذا النحو ، فقد استطاعت الامم المتحدة أن ترسل بعثات لزيارة عدد من الاقاليم المستعمرة بما في ذلك بابوا غينيا الجديدة ، ونيوى ، وجزر كوكس (كيلنج) وجزر جيلبرت واليس ، والرأس الأخضر ، والصحراء الاسبانية ، ومونتسرات ، وجزر فرجن البريطانية ، وتوكلاي ، والصومال الفرنسي ، وجزر كايمان ، وجزر فرجن الامريكية ، وغوام ، ونيوهيبريدز .

وخلال عملنا معا ، فقد استفدت شخصا من توجيهكم وقدرت مشورتكم ونصيحتكم ، وأعجبت بالتزامكم واخلاصكم الكامل للقضية التي تخدونها . ولذا لم يكن مدهشا بالنسبة لي أو لأي من الاعضاء الحاليين والسابقين في لجنة الـ ٢٤ أن طالبتكم الجمعية العامة بأن ترأسوا دورتها الرابعة والثلاثين لأنكم توفرون للرئاسة مؤهلات النجاح التي أوضحتها وأظهرتموها بنجاح كبير في سنوات رئاستكم للجنة الخاصة .

كما أعرب عن امتناني أيضا لزملائي في هيئة المكتب ، السفير أندرس تومبرغ من السويد ،
ولغائب رئيس لجنتنا السيد نيتشو نتشيف من بلغاريا ، ولمقررنا الموقر السيد لطف الله حيدر من
الجمهورية العربية السورية . واعتبر انه شرف عظيم وميزة كبرى بالنسبة اليّ ان عملت خلال السنوات
الماضية مع زملاء مخلصين ومتعلمين كهؤلاء .
كذلك أود أن أشيد بمساعد الأمين العام لادارة الشؤون السياسية والوصاية وتصفيحة
الاستعمار السيد ايسوفو جرماخوى لمساعدته وتعاونه المستمر ، ومن خلاله ، أعبر عن امتناني أيضا
لجميع الاعضاء العاملين في ادارته .
وقبل أن اختتم بياني أود أن أشيد بصفة خاصة بوفد السويد لتعاونهم وللإسهام القيم للخلافة
الذي قدمه لعمل اللجنة الخاصة خلال السنتين الماضيتين . ان السويد سوف تترك عضوية اللجنة
في نهاية هذا العام ، وانني على ثقة كاملة من أن خلفها الذي سيعين قريبا سوف يواصل التقليد
العظيم لدول الشمال ، وسوف يساعدنا في القيام بالمهام الكبرى التي عهد بها الى اللجنة
الخاصة .

السيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي
بادي^٤ ندي^٤ بد^٤ أن أهني^٤ مقرر لجنة الـ ٢٤ الخاصة السيد لطف الله حيدر من الجمهورية العربية
السورية ، على تقريره الشامل الذي يغطي أنشطة اللجنة الخاصة للعام الحالي وعلى ملاحظاته
الدقيقة للخلافة والتي قدمها في بداية هذه المناقشة .
كذلك ، اسمحو لي أيضا أن أعرب عن عميق تقديرنا الخاص لمساعد الأمين العام السيد
ايسوفو جرماخوى ، على التفاني الذي أبداه هو وادارته في مساعدة اللجنة الخاصة على القيام
بواجباتها .

وكعضو مؤسس في هذه اللجنة الهامة ، يود وفد تنزانيا أن يعبر عن ارتياحه لان عمل
اللجنة الخاصة قد استمر بصورة جيدة وفعالة ، وبنفس الروح البناءة التي عملت بها في الماضي

لمساعدة شعوب الاقاليم المستعمرة في كفاحها للحصول على حقها في تقرير المصير والاستقلال . ولهذا فاننا قد ارتعنا ان لاحظنا ان شعوب ثلاثة اقاليم اخرى من الاقاليم المستعمرة سابقا وهي كيريباتي وسانت لوسيا وسان فنسنت وجرانادين ، قد مارست هذا الحق وظهرت كدول مستقلة كاملة الاستقلال والسيادة .

ان التقدم الذى تم تحقيقه في مجال تصفية الاستعمار منذ مولد هذه المنظمة كان أمرا ملحوظا حقا ، ان أن حوالي مائتي مليون نسمة في خمسين اقليما واقعة في نطاق ميثاق الامم المتحدة الذى وضع عام ١٩٤٦ ، قد استقلوا منذ ذلك الحين من أسيا دهم المستعمرين وانضموا الى المنظمة ، محققين بذلك أحد الاهداف الموضوعية للميثاق ، الا وهي عالمية العضوية .

ورغم هذه التطورات الايجابية يرى وفد تنزانيا انه يبدو من الشذوذ المؤسف ومن الاوضاع غير المقبولة ، انه بعد ٣٤ عاما من انشاء هذه المنظمة ، وبعد حوالي عشرين عاما من اقرارها الاعلان التاريخي لتصفية الاستعمار ، تجد الامم المتحدة نفسها اليوم في مناقشة بشأن أفضل طريقة لمنح حوالي عشرة ملايين شخص في الاقاليم المستعمرة الباقية الحقوق المتساوية مع حقوق باقي العالم ، ان هذا الموقف لا يمكن اعتماله اكثر من ذلك ، اذا كنا نحن أعضاء المجتمع الدولي ملتزمين حقا بتحقيق هدف الاعلان ، ألا وهو :

” ستتخذ خطوات فورية في الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي وتلك التي تقع تحت

الوصاية وجميع الاقاليم الاخرى التي لم تحصل على الاستقلال ، بعد لنقل السلطات الى شعوب هذه الاقاليم دون شروط أو تحفظات ، وطبقا لرغبتها وارادتها المصبر عنها بحرية ، ودون أى تمييز بالنسبة للعرق أو العقيدة أو اللون ، من أجل تمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية الكاملتين* . (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥))

وفي هذا الاطار ، يعتقد وفد تنزانيا أنه لم يعد هناك مجال للتردد أو الغموض في جهود المنظمة من اجل استعادة الشعوب المعنية لحقوقها في العدالة والحرية والكرامة الانسانية . وفي هذا الاطار ايضا ، فاننا ننظر الى الدور الذى لعبته اللجنة الخاصة على أنه حيوى وضرورى ، ونرى كأعضاء في هذه اللجنة ، نكرر تصميمنا للقيام بكل جهد ممكن للاسراع بهذه العطية .

ان حق الشعوب في الحرية والاستقلال هو حق مقدس . ان حق الشعوب في استخدام جميع الوسائل المتاحة لتحقيق حريتها معترف به تماما . ان تنزانيا قد كرست نفسها دائما لمساعدة الشعوب التي تعاني من القمع العنصرى أو الاستعمارى في كفاحها من أجل تحقيق حقوقها الشرعية . ومع الدول الأخرى في خط المواجهة في الجنوب الافريقي ، فقد اتخذنا جميع الخطوات بطريقة ايجابية ومسؤولة لتنفيذ قرارات هذه المنظمة ، وبصورة خاصة فقد سعينا ومازلنا نسمى للتنفيذ السريع للمقرارات الواردة في الاعلان .

وفي هذا الاطار ، فاننا نرحب بالمؤتمر الذى عقد في لانكستر هاوس في لندن للبحث عن حل سلمي للموضع الاستعمارى في جنوب روديسيا . وبما أن الجبهة الوطنية ، الممثل الشرعى الوحيد لشعب زمبابوى ، قررت الاسهام الكامل في هذه المحادثات ، فان هذا يعتبر دليلا اضافيا لدينا على رغبتها في استخدام جميع الوسائل والفرص المتاحة لتحقيق حرية زمبابوى . وكما سوف يسجل التاريخ ، فان ممثلى الجبهة الوطنية على أعلى مستوى ، قد قادوا المفاوضات بطريقة تتسم بالحكمة البالغة ، وقد كرسوا أنفسهم لخلق الظروف المطلوبة للنقل الحقيقى والسلمى للسلطات لاغلبية الشعب .

وعلى ذلك وباستنكار شديد ، فقد علمنا بالاعتداءات الأخيرة التي قام بها نظام موزوريبوا - سميث غير المشروع ضد الجمهوريتين الشقيقتين في زامبيا وموزامبيق . وان تنزانيا لتدين بشدة هذه الأعمال العدوانية . ونحن نقوم بهذه الادانة بسبب العدوان والخسائر في الأرواح ، واراقة الدماء وما يعانى منه شعبا زامبيا وموزامبيق . ونحن نقوم بهذه الادانة أيضا في اطار آثارها الخطرة على مفاوضات لندن أو على نتائج هذه المفاوضات .

وكما قلت ، فان تنزانيا تؤيد الجهود التي قام بها قادة دول الكومنولث من أجل تسوية سلمية لمشكلة روديسيا . ان تكرار هذه الأعمال العدوانية من جانب النظام غير المشروع على الدول المجاورة يهدف عمدا الى احباط هذه الجهود . وانا ما كان هناك حل دائم وعادل ، وكذلك سلام دائم ، فانه من الضرورى ان تقوم الدولة القائمة بالادارة بالفصل الفعال والغورى لقوات موزوريبوا - سميث ، سواء كانت عسكرية أو شبه عسكرية ، أو قوات شرطة ، أو قوات غير نظامية ولضمان انسحاب جميع القوات الاجنبية وقوات المرتزقة . ومن الضرورى أيضا أن تتخذ السلطة القائمة بالادارة جميع التدابير الضرورية لتأكيد وضمان احترام أية تعهدات يتفق عليها عموما في لانكستر هاوس .

وفي ضوء هذه التطورات ، فانه من الواضح أنه الى حين انشاء أوضاع تضمن ممارسات شعب زيمبابوي لحقوقه غير القابلة للتصرف بصورة حرة ، فان المجتمع الدولي يجب أن يستمر في ممارسة الضغط على الاقلية العنصرية . ومن نافلة القول ان العقوبات الالزامية ضد النظام غير المشروع يمكن أن تطبق فقط عندما يقرها الجهاز الذي قرر فرضها ، أي مجلس الأمن .

وفيما يتعلق بالموقف الذي يزداد تدهورا في ناميبيا ، فان الوفد التنزاني قد واثته الفرصة للحديث منذ عدة أيام في تلك المسألة . وفي هذه المرحلة ، سوف أكرر فقط دعوتنا الحارة لاستمرار العمل الدولي المكثف الذي يهدف الى تحقيق العزلة التامة للنظام العنصري في جنوب افريقيا الى أن يتم تحقيق الاستقلال الحقيقي للاقليم الدولي . ان تنزانيا لذلك ، تود أن تتاشد تلك الدول الاعضاء التي ما زالت تحتفظ بعلاقات ثنائية مع حكومة بريتوريا لكي توقف كل تعامل معها . وانه بالنظر الى تحديها لارادة المنظمة التي عبرت عنها في القرارات ذات الصلة الصادرة من مجلس الأمن ، فان كل هذا التعاون الذي تستمد منه حكومة بريتوريا الدعم في تنفيذ مخططاتها العنصرية والاستعمارية يجب أن ينتهي فورا ونهائيا .

وعلى المنظمات في اطار منظومة الأمم المتحدة أن تستمر في تقديم المساعدة لحركات التحرر الوطني في زيمبابوي وناميبيا ، وهذا لا يحتاج الى ايضاح . ان وفد تنزانيا تسعده حقا المواقف المقبولة عموما التي اعتمدت خلال السنوات في هذا الاطار عن طريق عدد من الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في اطار المنظومة . وان عملت في اللجنة الخاصة وفي اللجنة الرابعة منذ سنوات عدة ، فاني أنكر الايام التي حاول فيها ممثلو المنظمات المعنية جميعا اثاره مناقشات قانونية أو اجرائية تنظيمية في محاولة لتبرير عدم قدرتهم المزعومة على مد يد العون لشعوب المستعمرات وحركات تحريرها الوطني في الجنوب الافريقي ، ولهذا السبب فانه من الجدير بالملاحظة بصفة خاصة ، أنه بفضل القيادة الدينامية والمبادرة من جانب السيد برادفورد مورس ومساعدته القدير السيد ميشيل دوكينغ ، فان مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دورته الأخيرة قرر أن يزيد من الموارد المتوفرة للمساعدة المطلوبة . ان تنزانيا ترى انه بتقديم الرغبة الضرورية والعزم ، فانه لن تكون هناك عقبات - قانونية أو غيرها - يمكن أن تمنع من تنفيذ برامج لمساعدة الشعوب المعنية حتى تستطيع أن تتحرر من الجوع والفقر والمرض . ان المساعدات التي قدمت حتى الآن رغم فائدتها ، تمثل جـزأ

بسيطا من الاحتياجات الضخمة لهذه الشعوب . ولا داعي لأن نؤكد الدور الايجابي الذى يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تقوم به في هذا الصدد ، وعلى سبيل المثال عن طريق تقديم المعونات وجزء من دخل المجموعة من الموارد المتاحة لهذا الغرض لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

وأثناء المناقشة في اللجنة الرابعة بشأن البند المتعلق بأنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها من المصالح في الاقاليم المستعمرة ، فقد استمعنا مرة أخرى الى النقد المعتاد الذى توجهه مجموعة معينة من الدول ، والذى يقول بأن النداءات الموجهة الى الدول القائمة بالادارة من أجل اتخاذ الخطوات المؤدية الى دعم وتنويع اقتصاد الاقاليم التي هي مسؤولة عنها ، يتعارض مع المطالبة بانهاء مثل هذه الأنشطة من قبل المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها من المصالح في الاقاليم المعنية . وليس هناك ، بالطبع ، أى أساس مهما كان لهذا النقد . وفي المقام الأول ، فان الجمعية العامة قد أوضحت بما لا يدع مجالا للشك بأن مثل تلك الأنشطة التي تمنع تنفيذ الاعلان لا تتفق مع الميثاق . ثانيا ، أن الجمعية تفرق بين هذه الأنشطة التي تعمل في ناميبيا وزمبابوى - والتي تدينها بقوة - وبين تلك الأنشطة الأخرى التي تجرى في أقاليم مستعمرة أو غير متمتع بالحكم الذاتي . وبالنسبة للأنشطة الأخيرة ، فان الجمعية تطلب من جميع السكان في هذه الاقاليم وتطلب أيضا من اللجنة الخاصة أن تستمر في مراقبة هذه المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها من الأنشطة اذا كان يسمح لها بالعمل في الاقاليم ، وأن تتأكد من أنها تهدف الى دعم وتنويع الاقتصادات في صالح الشعوب الأصلية وفي صالح تحقيق استقلالها السريع . ان القرار الذى صدر منذ بضعة أسابيع في هذا المحفل يوضح أنه لا يمكن أن تكون هناك أية أعمال تتعارض مع ذلك . ان وفد تنزانيا يود أن يحبر عن أمله في أن هذه الدول التي ما زالت تتعامل مع جنوب افريقيا سوف تستجيب الى النداءات الملحة التي وجهت اليها في هذا الصدد ، حتى يمكن تأمين حياة الملايين من البشر الذين يعانون في المنطقة .

وفيما يتعلق بعدد من الاقاليم الصغيرة في الكاريبي ، وفي آسيا وفي المحيط الهادئ ، فان وفدى قد لاحظ بارتياح زيادة التعاون الذى تبديه السلطات القائمة بالادارة فيما يتعلق بأعمال الأمم المتحدة ذات الصلة . وكما اتضح في الاسابيع ال ١٤ الماضية فان عملية تصفية الاستعمار حتى في أسوأ الظروف ، في مستعمرة متمردة ، يمكن أن يعجل بها اذا ما كانت هناك ارادة والتزام من قبل السلطات القائمة بالادارة للتوصل الى النتائج المطلوبة . ان وفد تنزانيا يعتبر أن الحقوق الأساسية لحوالي مليونين ونصف مليون شخص في الاقاليم ال ٢٢ المتبقية لها نفس قدسية حقوق الانسان في الاقاليم الأكبر ، ويجب أن يعطى هؤلاء السكان فرصة التعبير عن تطلعاتهم الحقيقية فيما يتعلق بمستقبلهم طبقا لاحكام الاعلان ووفقا للميثاق .

وفي هذا الصدد فان تنزانيا يشجعها أن تلاحظ أن جميع الدول القائمة بالادارة قد اتفقت من ناحية المبدأ على السماح بزيارة الاقاليم المعنية لبعثات الامم المتحدة . ومن الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك بديل جيد للمعلومات التي تحصل عليها البعثات الزائرة في الموقع فيما يتعلق بالظروف السائدة في الاقاليم المستعمرة . وفي استعراض تقارير هذه البعثات التي أوفدها الأمم المتحدة ، فاننا نلاحظ أن هناك ما لا يقل عن ١٥ اقليما قد زارتها تلك البعثات في العقد الماضي . ومما يقلقنا أن هناك شيئا مشتركا في بعثات تقصي الحقائق ، وهو ان قرارات الامم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار ، بما في ذلك القرارات المتعلقة بذات اقاليمها ، لم تفسر للسكان بصورة كافية . ومن المجالات الاخرى التي تعرفت عليها البعثات ، الشعور السائد لدى سكان الاقاليم بأن عملية تقرير المصير تؤدي فورا الى قطع المعونات الاقتصادية وغيرها التي تعتبر عنصرا لاغنى عنه في حياتهم الاقتصادية . ولا يمكن في أى مجال آخر أن نرى أن هناك تشويها متعمدا للحقائق مثلما يتم في هذه الاقاليم .

ومن الواضح أن التكافل الذى يوصف أحيانا بأنه تضامن من جانب واحد ، أو علاقة بين "الفرس والفرس" ، ما زال يعرقل استقلال هذه الاقاليم وتمتعها بالحكم الذاتي . وعلى ذلك فان تنزانيا تطالب الدول القائمة بالادارة أن تعمل بسرعة لتصحيح هذه الأوضاع التي تؤثر بصورة كبيرة على كثير من الاقاليم الصغيرة . وفي هذا الصدد أود أن أبرز بصورة خاصة ، ضرورة نشر المعلومات بشأن تصفية الاستعمار وخاصة مختلف أنشطة الأمم المتحدة وأسرة منظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بدعم الشعوب الواقعة في الاقاليم المستعمرة .

وفي نفس هذا الصدد فان حكومة تنزانيا تلحظ بارتياح أنه في فترة تقل عن ٤ شهور ، استطاعت الأمم المتحدة أن ترسل بعثتين الى "غوام" والى "نيوهيرديز" . ونحن نشعر بالامتنان للدول القائمة بالادارة والمعنية وخاصة حكومات فرنسا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة لقراراتها التي أدت الى امكان زيارة هذه الاقاليم .

وفيما يتعلق بغوام فان تقرير البعثة يمكن أن يكون شاهدا على ايمان أغلبية الاعضاء بأن الاعتماد الاقتصادي على الولايات المتحدة في هذه الجزيرة يمنع التنفيذ السريع للاعلان فيما يتعلق بهذا الاقليم ، وكذلك وجود منشآت عسكرية للولايات المتحدة في هذه الجزيرة . وفي رأينا فان هذا الوضع هو حالة أخرى لعلاقات التكافل التي يجب أن تصحح .

وفيما يتعلق بنيوهيرديز ، فان وفد تنزانيا يتطلع الى الحصول على تقرير البعثة في المستقبل القريب خاصة في ضوء القلاقل السياسية في الاقليم . ان مسؤولية الدولتين القائمتين بالادارة كبيرة في تحقيق استقلال هيرديز في سنة ١٩٨٠ .

ان وفد تنزانيا يسعدده أن يلحظ نتيجة الاجتماع على مستوى عال للجنة منظمة الوحدة الافريقية بشأن الصحراء الغربية الذي انعقد في مونروفيا في بداية هذا الشهر . ان موقف حكومة تنزانيا كان دائما واحدا وهو ان مستقبل الاقليم يمكن أن يقرره فقط سكانه عن طريق التعبير عن رغباتهم بحرية . ولهذا فاننا قد عبرنا عن قلقنا البالغ للطريقة التي انسحبت بها أسبانيا من الصحراء الغربية والطريقة التي تطورت بها الاحداث بعد ذلك . ان تنزانيا قد شجعت ما قامت به موريتانيا من اثبات التزامها بالمبدأ الرئيسي الذي يعتبر من التزامات الدول الاعضاء الرسمية ، وهو مبدأ تقرير المصير . وأود أن أؤكد هنا النداء الذي وجه الى حكومة المغرب من لجنة منظمة الوحدة الافريقية من انها يجب أن تقبل حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال ، وهو حق لا يمكن التصرف فيه . وفي نفس الوقت ، فان حكومة تنزانيا ستستمر في احترام التزامها في دعم الشعب الصحراوي وممثله الشرعي " جبهة البوليزاريو " في كفاحهما العادل من أجل استعادة حقوقهما الاساسية .

وكما قلت ، فان عام ١٩٨٠ سيوافق العيد العشرين لقرار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . . وتأمل حكومة تنزانيا في أن الاحتفالات بهذا العيد سيتوجها اشترك

ممثلني زمبابوى ، وناميبيا ، ونيوهيرديز ، وكثير من الاقاليم المستعمرة السابقة كدول ذات سيادة في هذه المنظمة .

وقبل أن اختتم كلمتي ، سيدى الرئيس ، أود أن أضم صوتي الى ما قاله سفير ترينيداد وتوباغو بشأن القيادة الرشيدة التي قدمتموها في السنوات الثماني الماضية كرئيس للجنة الخاصة بشأن الموقف فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد روز (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالانكليزية) : ان اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يعلن ، ضمن أمور أخرى ، أن " عملية التحرر لا يمكن مقاومتها ولا يمكن عكس تيارها " . ولمدة عقدين تقريبا الآن ، فان هذه الوثيقة التي دعا اليها في الأصل الاتحاد السوفياتي قد أثبتت جدواها وحيويتها .

ويسعدنا أن نلاحظ أن تصميمنا أكثر قوة ، قد بدا من جانب الشعوب لوضع حد لسياسة الاستغلال التي ينتهجها الاستعمار . ان النضال من أجل القضاء على الاستعمار والعنصرية ، عنصر لا ينفصل عن الجهد الشامل من أجل السلم والانفراج ونزع السلاح والعلاقات الاقتصادية الدولية المتكافئة .

ان العدد المتزايد من الدول التي تحررت وطنيا ، هو في حد ذاته دليل على النجاحات التي تحققت في النضال من أجل التحرر الوطني والاجتماعي للشعوب جميعا . ومما له أهمية كبرى أن غالبية هذه الدول ، وكما اتضح في مؤتمر هافانا لدول عدم الانحياز ، تعالج مسألة حسم القضايا الدولية الكبرى بالتزام وبشكل بناء ونشط .

ان سجل الاعلان التاريخي ١٥١٤ ، مع ذلك ، يكشف عن أن التنفيذ الشامل لحق تقرير المصير لجميع الشعوب ، لا يزال يواجه عقبات كبرى . وفي هذا الصدد ، فان افريقيا لا تزال هي نقطة التركيز الأساسية . ذلك أن هذه القارة قد عانى الاستعماريون فيها في العقود السابقة انهزامات كبرى . وهي قارة يتعرض جزؤها الجنوبي الآن للخطر نتيجة للمناورات العرقية والامبريالية . ذلك أن آخر معاقل الاستعمار والعنصرية لا تزال موجودة في الجنوب الافريقي . اننا نشعر بالقلق ازاء اخضاع الشعوب في جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى ، وبشكل مستمر ، لهذا الاستعمار . ولقد بدأ يتضح بشكل متزايد أن السياسات الارهابية والعدوانية للنظم العنصرية ، تمثل تهديدا خطيرا لعمل الشعوب الافريقية من أجل البناء السلمي ، بل تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، خاصة وأن جنوب افريقيا تريد أن تصبح مطلقة اليد ، من خلال الابتزاز ، لتنفيذ مراميها النووية .

ان سلسلة الفظائع العنصرية قد اكتملت مؤخرا بأعمال جديدة . ذلك أن عمليات السخاط ازاء اغتيال سالومون ماهلنغو . كانت لا تزال تدوى عند ما أعلنت سلطات بريتوريا حكم الاعدام ضد جيمس مانغو لما يسمى بالخيانة العظمى ، وحكمت بالسجن على عدد آخر من البولنديين في هزيله لمدة سنوات . ان المداد لم يكن قد جف بالنسبة لمحاداث زمبابوى ، عند ما وجدنا جيش المرتزقة في روديسيا الجنوبية يشن هجمات عنيفة على زامبيا وموزامبيق . ان تهديدات جنوب افريقيا بمنع التطوير والتعاون التدريجي في زمبابوى عن طريق التدخل العسكري ، قد استمرت في نفس الوقت الذي أعلنت فيه دولة الفصل العنصرى مخططاتها للهيمنة بالنسبة لفرنس هلف عنصرى في المنطقة . ولقد آن الأوان لهذه السياسة أن توقف ، لانها تخن على جميع معايير القانون الدولي . وهناك برامج وتدابير كافية اعتمدها مختلف أجهزة الأمم المتحدة لوقف العنصريين ، ومن المهم الآن أن ننفذ هذه البرامج . ولا بد من اتخاذ تدابير ملموسة وفقا للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان وفد بلادى يؤكد ضرورة فرض حظر الزامي على تصدير الأسلحة الى جنوب افريقيا يلتزم به التزاما صارما ، ويجب أن يتسع ذلك ليشمل جميع المجالات العسكرية . كذلك لابد من وضع حدود فورية للتعاون العسكرى ، وخاصة النووى ، مع نظام الفصل العنصرى .

اننا ، بنفس التأكيد ، نطالب بعقوبات اقتصادية شاملة ، بما في ذلك فرض حظر على تصدير البترول والاستثمارات الى جنوب افريقيا .

ان التحدى من جانب العنصريين يجب الرد عليه بتدابير قوية ، وليس بدلائل من جانب بعض الدول الامبريالية بأنها ستترفع ، بشكل منفرد ، العقوبات التي فرضها مجلس الأمن . ومن المصادر الأساسية لتصاعد سياسة العنصريين القائمة على الارهاب والحدوان في الجنوب الافريقي ، استمرار التعاون بين بعض الدول والنظم العنصرية .

ان هذه الحقيقة تثبتتها بشكل كاف عشرات الأمثلة الواردة في وثائق لجان الأمم المتحدة . ان تقرير " خليفة " وحده قد أدرج أسماء ٢٥٠٠ شركة من الدول الغربية تتعاون مع نظام الفصل العنصرى . وأن العدد رقم ٧٩ / ٥ لوثائق ومذكرات مركز مناهضة الفصل العنصرى ، يتحدث عن عمليات مالية لثلاثمائة واثنين وثمانين مصرفا في الدول الرأسمالية الكبرى ، قامت منذ ١٩٧٢ بتقديم قروض واقتانات بلغت ٥٠٠ مليون دولار أمريكي الى نظام الفصل العنصرى ، ان تقرير ندوة الأمم المتحدة بشأن التعاون النووى مع جنوب افريقيا الوارد في الوثيقة S/13157 بتاريخ ٩ آذار / مارس ١٩٧٩ ، يقدم تفاصيل كثيرة تثبت تأييد الطموحات النووية لحكام بريتوريا .

ولقد أشار مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الى أن الدول الامبريالية " تواصل سياساتها العدوانية ، التي ترمي الى استعادة أو انشاء أو نشر عملية السيطرة واستغلال الدول الافريقية ، مما يثير الصراعات التي تهز القارة " .

ان هذه السياسات هي مصدر للخطر بالنسبة للانفراج الدولي ، وهذا لا يمكن اخفاؤه مهما كانت محاولات تبريره . ومن الحقائق أن الآلاف من الافراد قد قتلوا في الجنوب الافريقي بأسلحة حديثة للغاية من أصل غربي . ومن الحقائق أيضا أن جيش العنصريين لا يزال يتلقى امدادات رغم الحظر على الأسلحة . انها أيضا حقيقة أنه تحديا للدعوة العالمية لعزل هذا النظام ، أن الشحنات من الدول الغربية مستمرة وبشكل متزايد ، كما أن التدفق المالي لم يتوقف .

والواقع أنه في كل مكان وفي أي وقت ، عندما نجد أن مصالح الاستغلال والارباح تتأثر أو أن المواد الخام الاستراتيجية قد تتعرض للخطر ، فان القوى الرجعية تتجمع للرد من خلال تدابير واسعة النطاق . ان السلم والأمن يتعرضان للخطر نتيجة للتدخل العسكري ، والتدخل في الشؤون الداخلية ، والضغط الاقتصادي . ولقد ثبت ذلك بجلاء من المناورات المحمومة الأخيرة فيما يتعلق بالتطورات في الجنوب الافريقي .

وفيما يتعلق بناميبيا وزمبابوي ، فان الدوائر الامبريالية تتحدث دائما عن التسوية السلمية . ولكن الذي يدور في أذهانهم ، مع ذلك ، هو تأمين مصالحهم العسكرية والاقتصادية . لقد كان هؤلاء هم الذين قدموا العون للنظم المنصرية التي زبحت الآلاف والآلاف من الأفارقة . ان اليقظة ضد مناورات هذه القوى ، أمر أساسي تماما .

ان اعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، قد احتفظ بسلامته كاملة بالنسبة لجميع الشعوب التي لا تزال ترض تحت القمع الاستعماري . ان شعوب بليز والصحراء الغربية والاقليم الصغيرة ، يجب ألا تحرم من حقها في تقرير المصير والاستقلال . ان حرمان الشعوب في الاقاليم الصغيرة في المحيط الهادئ والمحيط الاطلسي والمحيط الهندي من حق تقرير المصير والاستقلال ، انما ينجم أساسا عن مصالح استراتيجية وعسكرية .

وكما تأكد في وثائق لجنة أل ٢٤ المعنية بتصفية الاستعمار ، فان الدول الاستعمارية المعنية لم تفعل شيئا للامتثال للدعوات المتكررة من جانب الأمم المتحدة ، لكي تنهي دون تأخير أو شروط المنشآت والقواعد العسكرية في الاقاليم المستعمرة ، وألا تنشئ منشآت جديدة من هذا النوع . ان وفد بلادى يشارك قلق تلك الشعوب وجيرانها الذين تتهددهم القواعد العسكرية ، والذين لا يريدون الدخول في مخاطر عسكرية . ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة للمحيط الهندي والدول المطلية عليه . ان بلادى تعارض بقوة سياسة الدول الاستعمارية البالية لاعاقبة التغييرات المستمرة في العالم ، وحرمان شعوب الدول الصغيرة من حقوقها عن طريق الضغط العسكري .

ان السلم والانفراج هما اللذان يخلقان ظروفًا وأحوالًا أفضل لتحرير الشعوب التي لا تزال تعاني من القهر . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية من بين تلك الدول التي تعمل بنشاط من أجل تعزيز أسس تعاون سلمي ومفيد بين الشعوب والدول .

(السيد روز ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

ولقد جعلت الدولة الالمانية الاشتراكية من أسس سياستها الخارجية أن تقدم التأييد للشعوب التي تناضل من أجل تحريرها . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية منذ انشائها قبل ثلاثين عاما تستلهم الفرضية القائلة بأن التضامن مع نضال الشعوب ليس مسألة تكتيك ، وانما مسألة مبدأ .

وفي مواصلة لتقاليد الطبقة العاملة الثورية الالمانية فلقد الزمت بلادى نفسها بمبادئ احترام سيادة الشعوب والدول ، والمساواة وتأييد النضال من أجل الاستقلال وتقرير المصير . ولن نحيد عن هذا الطريق مطلقا . ولقد تأكد ذلك بنتائج زيارات عديدة الى بلدان افريقية من جانب وفود من الحزب والدولة في بلادى . ولقد أظهرت المفاوضات التي جرت في ليبيا وانغولا وزامبيا وموزامبيق واثيوبيا ، والمداولات التي تمت مع زعماء حركات التحرير سوابو من ناميبيا ، والجبهة الوطنية من زمبابوى والمؤتمر الوطني الافريقي لزانيا من جنوب افريقيا ، وكذلك المحادثات التي جرت في الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ، أظهرت الروابط القوية والتضامن الاكيد مع نضال الشعوب الافريقية .

ان معاهدات الصداقة والتعاون التي أبرمت مع انغولا وموزامبيق ، وأخيرا مع اثيوبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالغة الأهمية . وفي هذه المعاهدات ، تتعهد الدول الموقعة عليها بأن تركز جهودها للتنفيذ الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومواصلة تأييد النضال لكل الشعوب التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها وسيادتها ، والتقدم الاجتماعي .

وفي المحادثات الاخيرة ، مع ايديم كودجو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، فان ايريش هونكر الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي في المانيا ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية أكد من جديد الدعم النشط من جانب الجمهورية الديمقراطية الالمانية للنضال العادل لشعوب افريقيا من أجل التحرر الاجتماعي والوطني وبصفة خاصة ، أكد تضامن الجمهورية الديمقراطية الالمانية مع قضية الشعوب في زمبابوى وناميبيا بقيادة الجبهة الوطنية وسوابو ، التي تناضل من أجل الاستقلال الوطني ، وضد الاستغلال الاستعماري المستمر والقهر العرقي .

وبالنظر الى المحاولات المتزايدة من جانب الدوائر الامبريالية والنظام العنصرى لفرض نظم صنيعة استعمارية جديدة على شعبي زهابوى وناميبيا من خلال الابتزاز واساليب مختلفة ، فلقد كرر الدعوة الى التأييد القوى للجبهة الوطنية وسوابو في نضالهما من أجل الاستقلال والحرية الحقيقية . وبهذا المعنى ، فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تنحاز بشكل نشط وقاطع الى الشعوب واسوف تقدم اسهامها الكبير من أجل القضاء على آخر قيود الاستعمار والعنصرية .

البندان ٥١ و ١٢٧ من جدول الاعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان

الاراضي المحتلة

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (الجزء الثانى) (A/34/691/Add.1) .

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/795) .

مسألة جزر غلوريوز وخوان دى نرزا وأوروبا وباساس دا انديا :

تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/34/784) .

قدم السيد كوتون (نيوزيلندا) مقرر اللجنة السياسية الخاصة تقريرى اللجنة

(A/34/691/Add.1 and A/34/784) ثم تحدث كما يلي :

السيد كوتون (نيوزيلندا) مقرر اللجنة السياسية الخاصة (الكلمة بالانكليزية) :

أتشرف بأن أقدم الى الجمعية العامة تقريرين آخرين من اللجنة السياسية الخاصة . ويتعلق هذان التقريران بالبند ٥١ و ١٢٧ من جدول الاعمال .

ويتعلق التقرير الاول بالبند ٥١ من جدول الأعمال ، وهو وارد في الوثيقة A/34/691/

Add.1 وهذا البند معنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التي

تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة . وهذا هو التقرير الثانى بشأن هذا البند من قبل

اللجنة السياسية الخاصة فى هذه الدورة . وهو يغطي أعمال اللجنة خلال سبعة اجتماعات . ولقد

قدمت ثلاثة مشاريع قرارات الى اللجنة السياسية الخاصة ، حيث اعتمدها جميعا . وتوصي اللجنة

الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات هذه .

أما التقرير الثاني ، فهو يتعلق بالبند ١٢٧ من جدول الأعمال ، وهو وارد في الوثيقة A/34/784 وهذا البند مطروح على الجمعية العامة للمرة الأولى وهو معنون " مسألة جزر غلوريبوز وجزر خوان دي نونا ويوروبا وباساس دا إنديا . ولقد نظرت اللجنة في هذا البند خلال ثلاثة اجتماعات وشارك عدد من الوفود في المناقشة بشأن هذا الموضوع . وقد اعتمدت اللجنة مشروع قرار ، وهي توصي الجمعية العامة بذلك .

إعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقريرى اللجنة السياسية

الخاصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انعكست مواقف الوفود فيما يتعلق بالتوصيات

الواردة في تقريرى اللجنة السياسية الخاصة الى الجمعية العامة في المحاضر الموجزة لهذه اللجنة وسوف تقتصر الكلمات على تحليل التصويت .

وانني أذكر الاعضاء بالمقرر الذى اتخذته الجمعية العامة في جلستها الرابعة يوم ٢١

ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، وهو :

" عندما ينظر نفس مشروع القرار في لجنة رئيسية وفي الجمعة العامة ،

فان الوفد ينبغي بقدر الامكان أن يعجل تصويته مرة واحدة ، اما في اللجنة واما في الجلسة

العامة ، الا اذا اختلف تصويت الوفد في الجلسة العامة عن تصويته في اللجنة " .

وسوف ننظر أولا في تقرير اللجنة السياسية الخاصة بشأن البند ٥١ من جدول الأعمال

المعنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق

الانسان لسكان الاراضي المحتلة " . وقد ورد التقرير في الوثيقة A/34/691/Add.1 .

والآن اعطي الكلمة للممثلين الراغبين في تحليل التصويت ، قبل التصويت .

السيد د ورون (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفدى أن يتقدم ببيان

موجز بشأن القرارات الثلاثة التي أوصلت اللجنة السياسية الخاصة الجمعية العامة بها .

ان هذه القرارات يجب النظر اليها في ضوء الاهتمامات المستمرة لاعداء اسرائيل بيهودا

والسامرة التي يرغبون في الحصول عليها من أجل تنفيذ خططهم الرامية الى تحويل هذه المناطق الى مأمن لشن أعمال الارهاب واثارة القلاقل ضد اسرائيل ، كمرحلة اولى ويهدفون الى استخدام هذه المناطق كنقطة انطلاق للمهجوم على بلادى من الشرق ، في مرحلة تالية . وليست هذه الخطط سرا . فقد نشرت واعدلت بصراحة تقريبا كل يوم .

ان هذا الموقف يتطلب يقظة بالغة من جانب اسرائيل . ويجب الا تغيب احتياجات امنها

عن الانظار . وعند ما ندرك هذا الموقف ، وتذكره فان كل الامور الاخرى تتضح بجلاء .

ان هذه القرارات جزء لا يتجزأ من هذه الخطة ، وهدفها القاء اللوم على الادارة الاسرائيلية

في تلك المناطق وتقوم اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية بدورها في

هذا المخطط الشرير . ولذلك ، فان اسرائيل في نظر هذه اللجنة لا يمكن ان تقوم باى شيء

جيد ، على الرغم من حقيقة ان ادارتنا هي أكثر الادارات استنارة وانسانية وهي تقوم بكل ما في

وسعها لصالح السكان . ولهذا ، تصبح كل ممارساتنا تلقائيا ممارسات سيئة في نظر اللجنة

الخاصة هذه .

لقد بين وفد بلادي بالتفصيل في اللجنة ، ان الاستنتاجات في تقرير اللجنة الخاصة لا اساس لها وخادعة ، وان الموقف الكامل لهذه اللجنة هو أخذ الموضوع من جانب واحد والتحيز ، وان الحالة في المناطق الواقعة تحت الادارة قد شوهدت من طرف اللجنة وقدمت بصورة معروجة .

ان مشروع القرار الف كما أرى به في الفقرة ١٦ من الوثيقة (A/34/691/Add.1) يتفق في اغراضه مع قرار الجمعية العامة ٣٣ / ١٣٣ ألف الذي اعتمد في العام الماضي . وليس هناك أي تبرير للادانة الواردة في الفقرة الخامسة من منطوق مشروع القرار ، كما ان هناك بعض الاعمال المدعى بها في هذه القائمة ادينت اسرائيل بشأنها ، رغم انها لم تذكر اطلاقا في التقرير .

وفي الواقع فان مشروع هذا القرار قد أعد وقدم بصورة لا تتسم بالمسؤولية ، لأنه قد قدم في نفس صباح اليوم ، ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، الذي وزع فيه تقرير اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية . وعلى ذلك فقد اتضح ان مقدمي هذا المشروع لم يتمكنوا من دراسة التقرير الذي يتضمن ١٢٠ صفحة بمسافة واحدة بين السطور ، بالاضافة الى الملحقات والخرائط ، قبل ان يدينوا اسرائيل مسبقا على جرائم افترضوا انها سترد في التقرير ، دون شك . ان باقي المشروع كذلك ليس له اي اساس على الاطلاق من القانون او فيما يتعلق بواقع الامر في الموقع .

وبالنسبة لمشروع القرار بء ، فان وفد بلادي قد شرح عدة مرات انه رغم اننا لم نقبل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب ، والصادرة في ٢١ آب / أغسطس ١٩٤٩ في المناطق تحت الادارة لاسباب مقبولة ، فاننا نطبق مبادئها عملا ، بل ونطبق افضل منها فيما يتعلق بالتسهيلات الممنوحة للسكان في المناطق رغم عدم ذكر ذلك في الاتفاقية .

وسواء كانت قابلة للتطبيق ام لا ، فهذا أمر يتعلق بالتفسير القانوني . ولكن من المؤكد انه من الافضل للسكان ان يحصلوا على جميع مزايا الاتفاقية بدلا من ان يتم التشدد بالاتفاقية ثم يستمر تجاهل احكامها كما هو الحال في كثير من مناطق النزاع . وفي الواقع فقد وقعت نزاعات مسلحة متعددة في العالم منذ سريان تلك الاتفاقية ، ولكن اسرائيل هي الدولة الوحيدة في أي مكان التي طبقت واحترمت مبادئ هذه الاتفاقية . ان هذه الحقيقة لم تؤخذ في الاعتبار اطلاقا في مشروع القرار الموصى باعتماده .

وبالنسبة لمشروع القرار جيم ، فانه يحاول الحكم على مدى قانونية جميع الاجراءات والأعمال

التي اتخذتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ في المناطق المعنية . وكما اوضح وفد بلادي في اللجنة ، فان الجمعية العامة ليس لها اختصاص في القيام باصدار مثل هذا الحكم .

ان الادعاءات المزعومة بشأن " عرقلة الجهود الرامية الى توفير سلام دائم وعادل ليست في محلها . ان قرارات من هذا النوع بالذات مثل مشروع هذا القرار ومشروع القرارين الآخرين هي التي تعرقل عملية السلام الدائرة الآن بل انها تزيد من تعقيد الموقف ومن خطورته .

ودون اخلال برفق اسرائيل الكامل لمشروعات القرارات الثلاثة المعروضة على هذه الجمعية ، فان وفد بلادي يود ان يعترض بشدة على التشويه المتعمد والمصطلحات غير المقبولة المستخدمة في مشروعات هذه القرارات فيما يتعلق بالمناطق التي تحاول هذه المشروعات ان تطبق عليها . وعلى ذلك فان وفد اسرائيل سيصوت ضد هذه المشروعات وبأمل في ان وفودا اخرى لن تؤيدها .

السيد نسيبة (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان ادلي بصوتي اود ان اقول ما يلي : " اذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب " . ان اول شيء غير قانوني في كلمة ممثل فلسطين المحتلة هو اشارته الى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بيهودا والسامرة وهذا غير جائز في نظر القانون الدولي ، ذلك ان هذه المناطق قد تم احتلالها في ١٩٦٧ ولذا يجب ان تحمي بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . واذا كنت ممثلا لفلسطين المحتلة ، فقد كان من الافضل لي ان اسكت لأنه لا توجد قضية يمكن الدفاع عنها . فلا يوجد احتلال مستنير وآخر غير مستنير فالاحتلال غير قانوني ويقع تحديا للقانون الدولي وللنظام الدولي المحترف به .

ان آخر انتهاكات اسرائيل للقانون الدولي ، قد وردت عنها تقارير صباح اليرم فقط . ان اثنين من عمد الضفة الغربية قد اعتقلا وتم استجوابهما من قبل سلطات الاحتلال العسكرية في فلسطين وهذا بعد ايام من صدور قرارنا . الذي طالب بالافراج عن عمدة نابلس في الضفة الغربية حيث كان معتقلا تمهيدا لابعاده . ان مستعمرة ايلون موريه التي تقع بالقرب من نابلس لم تخل ابقا لحكم المحكمة بل ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد احتلت تلا يقع على بعد بضعة كيلومترات لا قامنة مستوطنة فيما تسميه اسرائيل " اراضي الدولة " رغم ان هذا يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي واتفاقيات جنيف ولجميع الجهود من اجل اقامة نظام دولي منظم في المنطقة والحفاظ عليه . وأود ان اؤكد ان اراضي الدولة هي ملكية مشاعة لشعب فلسطين .

وفي اخلالها بالقانون الدولي ، فان سجل اسرائيل اجرامي لا مثيل له في العصر الحديث . ان الأمر يتعلق بالابادة الجماعية لشعب فلسطين بما في ذلك المليونين الذين يعيشون في الشتات ، بالإضافة الى انتشار استخدام وسائل التعذيب ضد عشرات الآلاف من الرجال والنساء والاطفال . وحتى الآن فان ما لا يقل عن ٢٧ في المائة من الاراضي المحتلة قد صودرت واستعمرت ، كما ان خمسة اسداس موارد المياه من الاراضي المحتلة قد نهبت . وبالإضافة الى ذلك هنالك قمع وحشي لسكان فلسطين المحتلة .

ان وصف مندوب اسرائيل ، كممثل لفلسطين المحتلة لم أقم به عفوا بل كان له العديد من المبررات ، وكان اجابة على اشارات ممثل اسرائيل العدوانية والمشوهة الى هوية الاردن ووضعها القانوني . ولقد كان الدافع لسي ذلك أيضا هو ان الجمعية العامة قد اعترفت ولا تزال تعترف باقامة دولة فلسطينية مساحتها اكبر من الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ . ان قبول اسرائيل في هذا المحفل كان مشروطا بانسحاب القوات الاسرائيلية من دولة فلسطين كما حددها قرارا الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٦ و ١١٤ (د - ٣) اللذان أكدوا حق كل لاجئ فلسطيني في العودة الى دياره ، ولم يعد احد منهم . ان هذين القرارين ما زالا صالحين كما كانا دائما ولم يلغيا . ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لا يبطلانها اطلاقا .

ان اسرائيل رغم التزامها باحترام هذه الشروط ، قد رفضت بعناد لمدة ثلاثة عقود احترام التزاماتها في اطار الميثاق واحترام تعهداتها الرسمي امام هذه الجمعية العامة . وعليه فيجب اعتبار اسرائيل كيانا غير شرعي قائم في فلسطين المحتلة حتى ترسخ لارادة المجتمع الدولي . ومؤخرا ، بل في الايام القليلة الماضية ، فان لجنة مجلس الامن المعنية بالاستعمار قد قدمت تقريرها (S/13679) الذى تقول فيه :

” في الفترة التي انقضت منذ تقديم تقريرها الاول الى مجلس الامن ، فان اللجنة لم تصل الى اية دلائل على حدوث أى تغيير جذرى ايجابي في سياسة اسرائيل فيما يتعلق باقامة وتخطيط المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة وخاصة في الضفة الغربية للأردن ، بل على العكس من ذلك فان اللجنة ترى ان هذه السياسة قد ساهمت بقدر كبير في تدوير الموقف في الاراضي المحتلة وأنها تتعارض مع السعي من اجل السلام في المنطقة .

”وتجاهلا منها لقرارات الأمم المتحدة ومقررات مجلس الأمن ، مازالت اسرائيل مستمرة في عملية استعمار الأراضي المحتلة بصورة منتظمة ودون توقف . وهناك دلائل على ذلك في سياستها المعلنة لانشاء مستوطنات اضافية في أكثر الأجزاء حيوية في الضفة الغربية ، وتوسيع المستوطنات القائمة بالفعل ، هذا بالاضافة الى تخطيطها طويل المدى لانشاء مزيد من المستوطنات .

ان الوسائل التي تستخدمها سلطات الاحتلال لانتزاع الاراضي التي تحتاج اليها لبناء أو لتوسيع المستوطنات ، هي تلك التي أشارت اليها اللجنة في تقريرها السابق في تموز/ يوليو . كما أوضحها النداء الذي قدمته أخيراً أمام محكمة اسرائيل العليا مجموعات من السكان الذين انتزعت أراضيهم .

ومن كافة المؤشرات المتوفرة فان اللجنة ما تزال تعتقد ان حكومة اسرائيل يجب ان تتحمل المسؤولية المترتبة على برنامج اقامة المستوطنات الذي يتم تنفيذه كسياسة رسمية .

وفي حالة مستوطنة الون موريه - حيث يمكن لحكم من قبل المحكمة العليا في اسرائيل أن يعطي بعض الحماية ضد المصادرة التعسفية للاراضي العربية - فان اللجنة بينما سجلت حكم المحكمة لا يمكنها الا أن تأسف على جهود الحكومة الاسرائيلية لتجاهل هذا الحكم ، ان اللجنة تميل الى الاعتقاد بأن هذه الواقعة للأسف لا تمثل أي ابتعاد ذي مغزى عن السياسة الرسمية لاسرائيل فيما يتعلق بالمستوطنات أو عن المطالبات الابرولوجية التي تطرح كتبرير لهذه السياسة (8/13679, Paras.45-49)

ان تقرير اللجنة يذكر في توصياته انه بناء على استنتاجات اللجنة فانها ترى انه من الضروري اعادة تكرار توصيتها السابقة التي تقضي بأن يقوم مجلس الأمن ، واضعاً نصب عينيه حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم ، باسترعاء انتباه شعب وحكومة اسرائيل مرة أخرى الى الآثار الرهيبة التي ستنج عن سياسة اقامة المستوطنات على أية محاولات للتوصل الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط . لقد استعمرت اسرائيل بالفعل حوالي ثلث الضفة الغربية . وعلى ذلك فان اللجنة توصي بأن يتخذ مجلس الأمن تدابير فعالة حتى يمنع اسرائيل من اقامة مستوطنات في الاراضي المحتلة وحتى تقوم بتصفية المستوطنات القائمة بالفعل .

ان اسرائيل اذا ما استمرت في سياسة الاستيطان الاستعماري هذه ، فانه لن تبقى بعد عامين أو ثلاثة أعوام أية أراضي يمكن ان تجرى مناقشتها بشأنها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تبت الجمعية الآن في مشروعات القرارات

الثلاثة التي أوصت بها اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ١٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/34/691/Add.1)

واسترعي انتباه السادة الاعضاء الى مشروع القرار ألف . ان تقرير اللجنة الخامسة حول الآثار المالية والادارية لمشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/34/795 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كولومبيا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، سورينام ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، اوروغواى ، فنزويلا .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية (١١ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٣١ عن التصويت) (القرار

٩٠ / ٣٤ ألف) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نقوم الآن بالتصويت على مشروع القرار باء وقد

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بيوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو

* ثم أبلغ وفد كولومبيا الامانة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا
 العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
 زامبيا .

المعارضون : اسرائيل .

الممتنعون : جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، غواتيمالا ، مالاوي .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٤٤ (صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٤ عن التصويت) القرار

٣٤ / ٩٠ با *)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل بعد ذلك للتصويت على مشروع القرار جيم .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ،

النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ،

بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،

* أبلغ وفد الجمهورية الدومينيكية الامانة انه كان ينوي التصويت مؤيدا .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ،
تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،
كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
الدانمرك ، جيوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ،
فنلندا ، فرنسا ، فابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
جمهورية ألمانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، فينلندا -
بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،
اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ،
جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا -
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،
نيوزيلند ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،
قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية
السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ،
سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
لهرطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ،
أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
زامبيا .

المعارضون : اسرائيل .

المتنعون : جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، فواتيمالا ، ملاوى .
اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٤ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٤ عن التصويت
 (القرار ٣٤ / ٩٠ جيم) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل فنلندا لتعليل تصويته .

السيد لينو (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوتت فنلندا لصالح مشروع

القرار باء على أساس الفهم بأنه ليس في مشروع القرار هذا ما يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢
 (١٩٦٧) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا بحثنا للبند ٥١ من جدول

الأعمال .

وسوف ننتقل الآن الى نظر البند ١٢٧ من جدول الأعمال المعنون "مسألة جزر غالوريزوز
 وجزر خوان دي نوبا وبيوريا وباساس دا انديا" : وتقرير اللجنة السياسية الخاصة وارد في الوثيقة

أعطي الكلمة لممثل فرنسا لتعليل تصويته .

السيد هوسون (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد عارض وفد فرنسا بشدة في ١٢

تشرين الثاني /نوفمبر ادراج بند اضافي اقترحه وفد مد فشق ، وشرح وفد بلادى في ٢٧ تشرين
 الثاني /نوفمبر الاسباب التي دفعت حكومة بلادى الى رفض مشروع القرار الذى طرح أمام اللجنة
 السياسية الخاصة . واليوم أود ان أقول مرة أخرى ان الجمعية العامة اذا ما اتخذت قرارا بشأن
 مشروع القرار المقدم ، فانها ستكون بذلك قد انتهكت مبادئ ميثاقنا . ويود وفد بلادى ان يذكر
 بأنه ليس للجمعية العامة أية ولاية لتوزيع الاقاليم ، ومن هنا يعارض وفد بلادى هذا الحق الذى
 تدعيه الجمعية لنفسها ، ان ان هذه الجزر المعنية هي جزء لا يتجزأ من الاراضي الفرنسية .
 ويعتقد وفد بلادى انه اذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار المطروح ، فانها تكون بذلك
 قد اضررت بسلامة اراضي دولتي وتدخلت بصورة غير مقبولة في الشؤون الداخلية للجمهورية الفرنسية .

* أبلغ وفد الجمهورية الدومينيكية الامانة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سنصوت الآن على مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ٧ من تقريرها في الوثيقة وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، السنغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، البرازيل ، بورما ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، فنلندا ، فابون ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، فواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ساحل العاج ، اليابان ، لبنان ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، البرتغال ، ساموا ، سنغافورة ، اسبانيا ، السويد ، تايلند ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، اورغواي ، زائير .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ٧ اصوات ، وامتناع ٣٦ عن التصويت (القرار

* (٩١) / ٣٤

* ثم أبلغ وفد ملديف الامانة انه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

السيد غارسيا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : لقد امتنعت البرازيل عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/784) ، لأننا نرى أن لفظة الفقرة ٣ من الديباجة متحيزة لنتائج المفاوضات المشار اليها في ذلك . ان البرازيل تؤيد الرأي القائل بأن المفاوضات حول مستقبل جزر غلوريوز ، وخوان دي نوفا ويوروبا وباساس دالنديا ، يجب أن تجرى وفقا لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بين الاطراف المعنية .

الانسة سوكيندار (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : اننا ان أيدنا مشروع القرار الذي اعتمدتوا ، فان وفدي يود أن يؤكد على أهمية المفاوضات بين البلدين المعنيين من أجل أن تحل المشكلة بطريقة مرضية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمنا بحثنا للبند ١٢٧ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٤٥